الانقسام والوحدة والمشروع الوطني

هاني المصري

ملاحظة: هذه الورقة مسودة للنقاش، لا يجوز نشرها أو الاقتباس منها.

تنويه: عرضت هذه الورقة في الندوة الدولية الخامسة «ماهية المشروع الوطني الفلسطيني» التي نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية خلال الفترة ١٠-١١ أيار ٢٠١٩ في قبرص.

مدخل

عندما طلبت مني مؤسسة الدراسات كتابة ورقة حول «المصالحة»، كنت أعتقد أن الأمر سهلًا، كوني منخرطًا في عملية المصالحة منذ البداية، ليس فقط بوصفي عضوًا في لجان حوار القاهرة، وشاركت في مختلف جولاته، بل لكوني أيضًا مديرًا لمركز مسارات لأبحاث السياسات، الذي أعطى هذا الموضوع أهمية فائقة، من خلال عقد عشرات المؤتمرات والندوات والورش، وإصدار عدد من الأوراق البحثية والكتب والوثائق، والمساهمة في مبادرات وإصدار نداءات وبيانات، وكذلك إلى جانب إنتاجي لعشرات المقالات والأوراق البحثية التي تناولت الموضوع من مختلف جوانبه.

كما أن المعضلة التي واجهتني وأخّرت كتابة الورقة، أن الانقسام وقع منذ ١٢ عامًا، ونظمت جولات من الحوار لا حصر لها، في السودان والسنغال وجنوب أفريقيا وروسيا ولبنان وسويسرا، ووقعت اتفاقات في مكة والقاهرة والدوحة ومخيم الشاطئ والقاهرة مرة أخرى، فضلًا عن أن هذا الموضوع أُشبع بحثًا، ولا يوجد ما يمكن إضافته، ولا أريد تكرار ما كتبته وآخرون، إذ تناولت الكتابات أسباب الانقسام وجذوره، ومراحله وصولًا إلى اقترابه من التحول إلى انفصال، ومآلاته، وآفاقه الممكنة، وكلفته، وانعكاسات استمراره على المشروع الوطني، وعلى مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية والقانونية.[١]

وما يزيد الأمر تعقيدًا على تعقيده أن الجهود لتحقيق «المصالحة» وصلت إلى طريق مسدود حتى إشعار آخر.

بعد تفكير عميق، ومحاولات فاشلة لكتابة الورقة، توصلت إلى أهمية أن تتناول المشروع الوطني والانقسام بشكل رئيسي بما ينسجم مع موضوع الندوة، ثم تتعرض إلى تقييم عملية المصالحة، والانقسام، ومحاولة الإجابة عن أسئلة من نوع: لماذا فشلت المصالحة، وهل كان بإمكانها أن تنجح، وهل لا تزال الفرصة سانحة لتحقيقها رغم وصول الجهود إلى طريق مسدود، خصوصًا بعد استمرار سيطرة «حماس» الانفرادية على القطاع، من خلال تدوير وإعادة تشكيل اللجنة الإدارية، و بعد عقد المجلسين المركزي والوطني إثر غياب طويل من دون توافق

١ انظر على سبيل المثال لا الحصر إصدارات مركز مسارات حول إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة: وثيقة دعم وتطوير مسار المصالحة الفلسطينية، تشرين الأول ٢٠١١؛ وثيقة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، آب ٢٠١٣؛ نحو إصلاح وتوحيد قطاع الأمن الفلسطيني، آب ٢٠١٤؛ وثيقة إعادة بناء وتوحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية الفلسطينية، كانون الأول ٢٠١٤؛ وثيقة الوحدة الوطنية، آب ٢٠١٦؛ كلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين، تشرين الثاني ٢٠١٧؛ إضافة إلى عشرات الأوراق والدراسات حول الموضوع.

وطني، وبمن حضر، وفي ظل حل المجلس التشريعي - أهم مؤسسة كانت تمثل وحدة السلطة والشعب رغم تعطيلها منذ البداية - وأخيرًا تشكيل حكومة حركة فتح، بمشاركة عدد من الفصائل الصغيرة، ومقاطعة الجبهتين الشعبية والديمقراطية وحركة المبادرة، وعدم دعوة حركتي حماس والجهاد الإسلامي للمشاركة فيها؟

كما ستناقش الورقة بإيجاز الآراء والمقاربات المختلفة التي تناولت موضوع إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة، وتقديم متطلبات الحل.

مقدمة

منذ وقوع الانقسام منتصف العام ٢٠٠٧، توقّعت أن عملية إنهائه واستعادة الوحدة ستكون عملية طويلة، لأن جذور الانقسام وأسبابه والعوامل المؤثرة فيه عميقة، وحذرت من التعامل معها كعملية من دون مصالحة، كما تم التعامل مع عملية السلام كعملية من دون سلام، وذلك لأن البداية التي شهدها الحوار كانت بداية خاطئة، وكذلك القواعد والأسس التي حكمته.

عُقِدَت جولة الحوار الأولى في المرحلة الجديدة في آذار ٢٠٠٥ في القاهرة، ومثّلت تحوّلًا كان يمكن أن يكون نوعيًا، تجسّد في «إعلان القاهرة» الذي اتفق فيه المتحاورون على نقاط عدة، أهمها عقد الانتخابات المحلية والرئاسية والتشريعية، وتشكيل لجنة لتفعيل منظمة التحرير[٢]، وهذا يعني اختراقًا في الوضع الداخلي الفلسطيني، لو استكمل ووجد طريقه للتنفيذ لكان مدخلًا لمصالحة تاريخية بين التيارات الوطنية واليسارية والدينية، فحماس لم تكن قد نفّذت «انقلابًا»، وقررت دخول السلطة والمنظمة بعد اقتناعها بعدم إمكانية تشكيل منظمة بديلة عن منظمة التحرير، حيث كانت تعمل منذ تأسيسها على تشكيل منظمة بديلة عن منظمة التحرير، لأنها كانت تعدّها منظمة علمانية وانحرفت عن طريق الجهاد، ووضعت في الحوارات السابقة، خصوصًا التي شهدتها العاصمة السودانية الخرطوم في العام ١٩٩٠، شروطًا تعجيزية للمشاركة في المنظمة، فما الذي أدى إلى تغيير موقفها؟ وكذلك حركة فتح كان تعد «حماس» تهديدًا لقيادتها، وسعت لاحتوائها وانضوائها تحت قيادتها، وليس إلى مشاركتها، إذ أرادت لها أن تكون أقلية تخضع للأغلبية والقيادة التي تحصل عليها وتتحكم بها «فتح»؟

الفرق بين الخلافات السابقة والانقسام الحالي

في العديد من المرات نسمع أو نقرأ أن الانقسام هو السمة البارزة التي ميّزت الحركة الوطنية منذ البداية، بدليل الخلافات والصراعات بين معسكر الحاج أمين الحسيني، ومعسكر راغب النشاشيبي، والخلافات بين القوميين والبعثيين واليساريين والإسلاميين في الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، والخلافات بين معسكري الرفض والقبول، وتشكيل جبهة الإنقاذ الفصائل العشرة وفتح وحلفائها بعد أوسلو، إلا أن هذا الرأي ليس صحيحًا، لأن الخلاف في الرأي مهما اتسع يختلف جوهريًا عن الانقسام الذي حدث في العام ٢٠٠٧، إذ أنه لم يقتصر على الخلاف بالرأي والأيديولوجيا والتحالفات الخارجية، بل كان انقسامًا سياسيًا جغرافيًا مؤسسيًا، وشمل كل القطاعات، بحيث أصبح لدينا سلطتان بكل ما لهذه العبارة من معنى، أي انقسام عمودي وأفقي ترتبت عنه أجهزة

٢ انظر: نص إعلان القاهرة ٢٠٠٥، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) bit.ly/2CDaKi6

أمنية هنا وأجهزة أمنية هناك، وقضاء هنا وقضاء هناك، وقوانين هنا وقوانين هناك، واختلاف في بعض أنماط الحياة والعادات، نظرًا للخلفيات العقائدية المختلفة وغيرها.

لماذا فشلت جهود تحقيق المصالحة؟

هناك أسباب عدة أفشلت الجهود المبذولة لإنهاء الانقسام وعرقلت استعادة الوحدة الوطنية، ومنها:

أولًا: الدور الإسرائيلي الذي بذر بذور الانقسام، ومن مصلحته استمراره وهو لعب دورًا رئيسًا في وقوعه مثلما في استمراره وتعميقه، إلى جانب قدرته على التدخل أو التأثير على كل شيء، بما في ذلك مختلف مراحل العملية الانتخابية، سواء التي جرت أو المحتملة.

ثانيًا: الاستقطاب الثنائي الحاد بين حركتي بين فتح وحماس، إذ تتنافسان رأسًا برأس كما تشير الانتخابات التشريعية العام ٢٠٠٦ التي فازت فيها «حماس» في عدد المقاعد بشكل كبير، إلا أنّ الفرق في عدد المقاعد على مستوى الدائرة الوطنية كان مقعدًا واحدًا، في حين كان عدد المصوتين لفتح ومرشحيها في الداوئر الفردية كانوا أكبر، إضافة إلى أن استطلاعات الرأي الأخيرة تعطي أوزانًا متقاربة لكليهما حوالي ٣٣٪ لحركة حماس و٣٧٪ لحركة فتح[٣]، فضلًا عن أن انتخابات مجلس طلبة جامعة بيرزيت الأخيرة، التي تقدم نموذجًا مهمًا بحكم ما تتمتع به إدارة الجامعة من حيادية، تساوت فيها كتلتا «فتح» و«حماس» في عدد المقاعد، وعندما تفوز إحداهما يكون الفارق صغيرًا. ففي إحصائية أجريت لنتائج انتخابات جامعة بيرزيت بعد قيام السلطة، فازت «حماس» ١١ مرة، و«فتح» ١٠ مرات، وتعادلتا مرة واحدة، وفي العادة تستحوذان على حوالي ٩٠٪ من أصوات طلبة الجامعة[٤].

هذا السبب (الاستقطاب) مهم، ولا يجب الاستهانة به عند تفسير أسباب استمرار الانقسام، لأن لكل حزب أو مؤسسة أو جبهة وطنية بحاجة إلى عمود فقري من خلال حزب أو فصيل يحوز على أغلبية كافية، فمن الصعب الحكم برأسين.

ثالثًا: التمسك باتفاق أوسلو والتزاماته، الذي بذر بذور الانقسام كونه مسّ وحدة القضية والأرض والشعب، وقزّم كل منها وقسمها إلى أقسام. فتوقيع هذا الاتفاق والتمسك به رغم كل ما أدى إليه، هو أهم جذور الانقسام.

رابعًا: تأسيس حركة حماس من خارج المنظمة وكجزء من الإخوان المسلمين، قبل فك الارتباط بينهما، ما جعلها تعطي الأولوية لمصالح واحتياجات الجماعة على الأولويات الوطنية، وهذا يقدم سببًا مهمًا آخر.

خامسًا: ربط المحاولات لإنجاز الوحدة بالمفاوضات وما يسمى عملية السلام، وبالأطراف الخارجية؛ ما رهن الوحدة وإنهاء الانقسام بشروط اللجنة الرباعية الدولية[٥].

سادسًا: التدخلات العربية والإقليمية والدولية، ورهان طرفي الانقسام على التحالفات العربية والدولية، وعلى المتغيرات التي يمكن أن تحدث، بما فيها الرهان على صعود الإسلام السياسي.

سابعًا: اعتماد أسلوب الحوار الثنائي، وإهمال دور الفصائل الأخرى والشعب بمختلف قطاعاته، خصوصًا المرأة

٣ الاستطلاعان ٧٠ و٧١، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، كانون الأول ٢٠١٨ ونيسان ٢٠١٩ bit.ly/2DPxJXw

٤ نتائج انتخابات مجلس طلبة بيرزيت ما بعد قيام السلطة، شبكة قدس الإخبارية، ٢٠١٩/٤/١٨. bit.ly/2Wl6Odw

٥ شروط اللجنة الرباعية: الاعتراف بإسرائيل، ونبذ الإرهاب، والاعتراف بالاتفاقيات الدولية الموقعة من السلطة الوطنية الفلسطينية.

والشباب.

ثامنًا: التركيز على الجوانب الشكلية والإجرائية والفنية في حوارات واتفاقات المصالحة، مثل تشكيل الحكومة، وتشكيل اللجان المختلفة، ورواتب الموظفين، وإجراء الانتخابات، وإهمال أهمية الاتفاق على توحيد المؤسسات، وأسس وقواعد الشراكة الوطنية، والمشروع الوطني والخيارات الوطنية والإمكانات المتاحة.

تاسعًا: عدم تبلور تيار أو قطب ثالث من القوى اليسارية أو غيرها يكسر الاستقطاب الثنائي ويخلق التوازن المطلوب، ويعطي اهتمامًا أكبر للحشد والضغط باتجاه الانقسام بدلًا من التركيز على لعب دور الوسيط، إلى جانب ظهور فئات وقوى سياسية واقتصادية واجتماعية وأمنية في الضفة والقطاع لها مصالح مرتبطة باستمرار الانقسام، بل تقاوم محاولات إنهائه.

عاشرًا: عدم اعتماد حل الرزمة الشاملة التي تحقق معادلة خروج الجميع منتصرًا ، وما تتطلبه من إنهاء هيمنة حركة فتح على النظام السياسي كله، وسيطرة حركة حماس الانفرادية على القطاع، وتتضمن قيام مؤسسات مهنية ووطنية وتشاركية، خصوصًا في الأجهزة الأمنية[٦]، وتقوم على قاعدة لا غالب ولا مغلوب، بحيث يتم العمل على تطبيق مختلف جوانبها بالتوازي والتزامن.

كان من الطبيعي أن نصل إلى ما وصلنا إليه من غياب المؤسسة الجامعة والإستراتيجية والقيادة الواحدة، في ظل عدم وضع حوارات المصالحة في سياق مراجعة التجربة الماضية، واستخلاص الدروس والعبر، وفي سياق إعادة تعريف المشروع الوطني، وإعادة بناء الحركة الوطنية والتمثيل، وبما يحقق إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير لتضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي التي تؤمن بالمشاركة وتتفق على برنامج القواسم المشتركة.

مقاربات متنوعة

شهدت فترة ما بعد وقوع الانقسام في العام ٢٠٠٧ مقاربات عدة لكيفية التعامل مع الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، ولكن لم يكتب لها النجاح، فمنها ما جرب ومنها ما لم يعتمد، ومن هذه المقاربات:

المقاربة الأولى: استحالة التوصل إلى الوحدة

تقوم هذه المقاربة على استحالة تحقيق الوحدة نظرًا إلى الاختلافات السياسية والأيديولوجية، فهي تنطلق وتزعم بوجود خطين متوازيين لا يمكن أن يلتقيا، ومن أن المصالح بينهما متباينة جدًا، ويؤكد ذلك ارتهان القرار الفلسطيني حول موضوع المصالحة وغيره لأطراف خارجية، فضلًا عن كيفية التوفيق بين التنسيق الأمني وسلاح المقاومة[٧].

ثمة أوساط ضمن أصحاب هذه المقاربة ترفض المصالحة من حيث المبدأ، لأنها ستكرس أوسلو على حساب المقاومة والمشروع الوطني. في حين ترى أوساط أخرى أن المصالحة بحاجة إلى تغيير مسار أوسلو، واعتماد مسار المواجهة المفتوحة مع الاحتلال.

٦ انظر: مجموعة مؤلفين، نحو إصلاح وتوحيد قطاع الأمن الفلسطيني، ط١، مركز مسارات لأبحاث السياسات، البيرة، ٢٠١٤.

٧ منير شفيق، الخلاص من وهم إنهاء الانقسام، وكالة فلسطين اليوم، ٢٠١٧/٢/١٢. bit.ly/2UY3KCN

لا ترى هذه المقاربة نقاط الالتقاء وما يجمع الفلسطينيين، وخصوصًا المخاطر المحدقة التي تهددهم جميعًا. كما لا ترى أن إستراتيجية المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود وأن إستراتيجية الكفاح المسلح عطلت عمليًا وأصبحت في خدمة بقاء السيلطة في غزة.

المقاربة الثانية: الانتخابات

تقوم هذه المقاربة على أن إنهاء الانقسام لا يتم إلا عبر صناديق الاقتراع، متجاهلة أن فلسطين تحت الاحتلال الذي يلعب دورًا مباشرًا في التأثير على كل ما يجري، بما في ذلك على الانتخابات في مختلف مراحلها، إذ يقوم بمصادرة نتائجها إذا لم تناسبه، وأن الديمقراطية ليست مجرد صندوق انتخاب، وإنما تتطلب شروطًا عدة غير متوفرة، ولا يمكن أن تكون الانتخابات مدخلًا لتحقيق الوحدة، بل إن الوحدة والوفاق وتوحيد المؤسسات هي المدخل لإجراء الانتخابات، ولكن ضمن سياق آخر ومقاربة أخرى عن المطروح. فكما قال لي زعيم فصيل يساري ويؤكد ما سبق: لا انتخابات من دون الاتفاق مع الاحتلال لضمان إجرائها واحترام نتائجها.

المقاربة الثالثة: التركيز على إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير

ترى هذه المقاربة أن المدخل لإنهاء الانقسام هو إعادة بناء مؤسسات المنظمة وإحيائها من الشلل الذي تعيش فيه، سواء من خلال إجراء انتخابات للمجلس الوطني، أو من خلال التوافق على ذلك.

تكمن نقطة ضعف هذه المقاربة في عدم موافقة «فتح» على مشاركة «حماس» في المنظمة، ولو بصيغة تفعيل الإطار القيادي المؤقت المنصوص عليه في اتفاق القاهرة من دون إنهاء سيطرتها على قطاع غزة، في حين ترى أوساط أخرى فيها أن مشاركة حماس والجهاد الإسلامي في المنظمة قد تعرضها لمزيد من الضغط والحصار كما حدث مع الحكومة العاشرة برئاسة إسماعيل هنية، وهذا يطرح أهمية حل الرزمة الشاملة

المقاربة الرابعة: إدارة الانقسام

تقوم هذه المقاربة على الاعتراف بالانقسام وأنه غير قابل للإنهاء، وترى أن الحل هو إدارة الانقسام إلى أن يقضي الله أمرًا كان مفعولًا، أو من خلال خلال قيام فدرالية تجمع حكومة في الضفة الغربية وأخرى في قطاع غزة. وتكمن خطورة هذه المقاربة في أنها حاليًا معمول بها بهذا القدر أو ذاك، وأنها تعمق الانقسام، وقد تحوله إلى انفصال ما لم تكن هناك رؤية وإستراتيجية واحدة وقيادة موحدة ومؤسسة جامعة. فأي فيدرالية من دون مؤسسة جامعة تعمّق الانقسام وتسرّع تحوله إلى انفصال.

المقاربة الخامسة: حل السلطة

تقوم هذه المقاربة على حل السلطة والتخلي عن اتفاق أوسلو وحل الدولتين، واعتماد خطاب الحقوق وحل الدولة الواحدة، وتتجاهل هذه المقاربة عدم وجود سلطة بالمعنى الحقيقي حتى تحل نفسها، فالسلطة بلا سلطة، كما يردد الرئيس محمود عباس، وهذا يعني أنها قد تنهار في ظل فشل برنامجها وتآكل شرعيتها.

إن حل السلطة أو انهيارها من دون بديل ستؤدي إلى الفوضى والفراغ الذي سيفتح الباب للفلتان الأمني وتعدد السلطات التي يشجع الاحتلال على قيامها.[٨]

٨ انظر: خطة مردخاي كيدار حول الإمارات الفلسطينية في: مستشرق إسرائيلي: «الإمارات الفلسطينية» بديل للسلطة الفاشلة، عربي ٢١، ٢٠١٨/١١/٧

المقاربة السادسة: المواجهة مع الاحتلال طريق الوحدة

تقوم هذه المقاربة على أن مقاومة الاحتلال هي التي تجسد الوحدة الميدانية بين القوى المختلفة، وتوفر البيئة المناسبة لإنجاز الوحدة. وهذه المقاربة مهمة، ولا يمكن تجاهلها، ولكنها لا تكفي وحدها، بدليل أن مقاومة الاحتلال بأشكال مختلفة طوال سنوات الانقسام السابقة كانت تؤدي إلى بعض الأعمال المشتركة لكنها لم تفض إلى الوحدة.

المقاربة السابعة: حل الرزمة الشاملة

تتضمن هذه المقاربة الشروع في حوار وطني شامل لمدة قصيرة، والاتفاق على برنامج وطني يجسد القواسم المشتركة، يهدف إلى إنجاز الحقوق الوطنية، ويركز أولًا على إسقاط «صفقة ترامب»، على أن يُتَّخذ أي قرار يتعلق بالمقاومة أو المفاوضات في المؤسسات الوطنية الموحدة، إضافة إلى الاتفاق على أسس الشراكة الحقيقية المتناسبة مع قواعد العمل لمرحلة التحرر الوطني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية تقوم بتوحيد المؤسسات المدنية والأمنية على أسس وطنية مهنية، وعقد اجتماع قيادي بمشاركة مختلف ألوان الطيف السياسي، ينبثق عنه تشكيل لجنة تحضيرية لعقد مجلس وطني توحيدي، إضافة إلى رفع الإجراءات العقابية عن قطاع غزة.[٩]

لم تعتمد هذه المقاربة من القوى المؤثرة، ولم تخلق أدوات قادرة على حملها من خارجها، مع أنها تستند إلى أساس قوي للغاية، تتمثل في أن المشروع الاستعماري العنصري يستهدف الفلسطينيين جميعًا، وحقوقهم وتاريخهم وروايتهم ومصادرة حاضرهم ومستقبلهم، ولا يقدم عرضًا يمكن أن يقبله أي طرف فلسطيني له وزن.

المقاربة الثامنة: تحويل السلطة إلى دولة

تقوم هذه المقاربة على أن المدخل لإنهاء الانقسام هو تحويل السلطة إلى دولة[١٠]، والسعي لتجسيدها من الخلال الكفاح لإنهاء الاحتلال.

ويطرح بعض أنصار هذه المقاربة تشكيل مجلس تأسيسي[١١] يسعى للتحضير لإقرار دستور فلسطيني وإجراء انتخابات للدولة. وتتجاهل هذه المقاربة أنها لا تختلف عما هو قائم، فليس المهم تسمية الدولة، فهي تحت الاحتلال، وإنما المهم وضع خطة قادرة على إنهاء الانقسام كخطوة على طريق إنهاء الاحتلال، وتجسيد الدولة، وتحقيق الاستقلال الوطني.

---

٩ انظر: مبادرة مركز مسارات لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية، الذي طرحها في مؤتمر عقد في نهاية آب ٢٠١٨ في البيرة وغزة، بمشاركة ٦٠٠ من السياسيين والأكاديميين والمجتمع المدني والمرأة والشباب.bit.ly/2LnkB2f

١٠ يطرح صائب عريقات، أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير هذه المقاربة، فقد قال في أكثر من مناسبة إن القيادة الفلسطينية تدرس جميع الخيارات في مواجهة إسرائيل، بما فيها الانتقال من مرحلة السلطة إلى الدولة. انظر: عريقات: ندرس جميع الخيارات بما فيها الانتقال من السلطة إلى الدولة، وكالة سما لإخبارية. bit.ly/2V1zc34

١١ يتبنى حزب الشعب هذا الطرح، فقد قال بسام الصالحي إن المجلس التأسيسي المقترح هو انتقالي إلى حين إجراء الانتخابات، ويضم أعضاء المجلسين المركزي والتشريعي، ومن ضمن مهامه إعادة صياغة القوانين الفلسطينية، وفي مقدمتها القانون الأساسي، وتحديد شكل الدولة الفلسطينية المستقبلية. انظر: الصالحي: سنطرح خلال اجتماعات المصالحة بالقاهرة تشكيل «المجلس التأسيسي للدولة»، موقع حزب الشعب الفلسطيني. bit.ly/2GWpNEH

الانقسام والمشروع الوطني

يتضمن المشروع الوطني الفلسطيني أهداف الشعب الفلسطيني المتفق عليها والموثّقة في الميثاقين القومي والوطني - قبل الشروع في تعديل الأخير - وكيفية العمل على تحقيقها. وتستند تلك الأهداف إلى الرواية التاريخية المستمدة من الحقوق الطبيعية والتاريخية والقانونية، التي في مركزها حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

من المتعارف عليه أن المشروع الوطني المبني على الحقوق الأساسية لا يكون عرضة للتغيير، كما حصل في المسيرة الفلسطينية، وفق مقتضيات المتغيرات السياسية والمصالح الفردية والفئوية والفصائلية. فيمكن تغيير الإستراتيجيات والسياسات وخطط العمل، أما الحقوق والأهداف فلا تتغير بتغير الظروف، لأن الحفاظ على الرواية التاريخية حجر أساس للبنيان الفلسطيني كله، وإذا تعرض للاهتزاز يحمل معه خطر انهيار البنيان كله.

كان المشروع الوطني في البداية متفقًا عليه من خلال الإجماع على هدف التحرير والعودة عبر الكفاح المسلح، ثم جرى تغييره باستمرار، من إقامة سلطة وطنية على أي شبر يتم تحريره، إلى برنامج العودة وتقرير المصير والدولة، إلى دولة ضمن حدود ١٩٦٧، وحل متفق علية لقضية اللاجئين، والموافقة على مبدأ تبادل الأراضي والقبول ببقاء الكتل الاستيطانية، إلى أن أصبح واقعيًا وعمليًا المشروع المعتمد هو بقاء السلطة من أجل البقاء في الضفة الغربية، وبقاء السلطة الأخرى في قطاع غزة، إلى جانب انتظار المجهول واعتماد إستراتيجية ردود الأفعال.

فالمعضلة لم تكن بطرح برنامج العودة وتقرير المصير والدولة على حدود ١٩٦٧، وإنما بتصوّر إمكانية تحقيقه عبر المفاوضات من دون التركيز على تغيير موازين القوى بما يسمح بتحقيقه، لذلك تم التنازل عن سقفه باستمرار من دون تحقيقه ولا تحقيق الدولة ولو على حساب بقية الحقوق.

لقد أوقع الانقسام ضحايا عديدة، ولكن ضحيته الكبرى كانت المشروع الوطني، ووحدة حامله الوطني الجماعي، فَلَو لم يقع الانقسام لكان الفلسطينيون أقوى، ولم يصلوا إلى وضع تعطي فيه «فتح» والرئيس الأولوية للحفاظ على السلطة تحت قيادتهم، والسعي لضم القطاع تحت لوائها، في حين تعطي «حماس» الاولوية للحفاظ على سيطرتها الانفرادية على القطاع، مفضلة نوعًا من التقاسم مع «فتح» إلى حين انتزاع المزيد من المكاسب على طريق تبوأ قيادة النظام الفلسطيني.

ولولا الانقسام لكان الفلسطينيون موحدين، ولتمكنوا من إعادة تعريف، أو إعادة الاعتبار لمشروعهم الوطني، وإعادة بناء المؤسسة الوطنية الجامعة التي كانت تمثلها المنظمة، ومفترض أن تصبح كذلك من خلال إعادة بناء مؤسساتها لتضم مختلف القوى والأطياف التي تؤمن بالشراكة وتتفق على برنامج القواسم المشتركة[١٢]، خصوصًا بعد أن وصول الإستراتيجيات المعتمدة إلى طريق مسدود.

فقد انتهى «حل الدولتين»، عبر التفاوض، والرهانات الخاطئة، ونتيجة التخلي عن أوراق القوة والضغط التي يملكها الشعب الفلسطيني من دون تحقيق الأهداف التي رفعت من أجلها.

١٢ انظر: وثيقة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ط١، مركز مسارات، البيرة، ٢٠١٣.

أما إستراتيجية المقاومة المسلحة الأحادية فقد وصلت إلى التعطيل، بدليل أن أولوية القائمين عليها أصبحت عمليًا الحفاظ على سلطة الأمر الواقع في القطاع، والبحث عن تحويل معادلة التهدئة مقابل التهدئة مع تلبية احتياجات إنسانية مع تخفيف الحصار، إلى هدنة طويلة الأمد مع رفع الحصار .

لا يعني انتهاء «حل الدولتين» فتح الطريق لحل الدولة الواحدة، وإنما إعادة الاعتبار لخيار المقاومة بكل أشكالها، وخصوصًا المقاطعة، والمراكمة عليها والسعي لتغيير موازين القوى القادرة على تحقيق الحقوق الوطنية على مراحل أو دفعة واحدة، بما لا يجب أن يقيم تعارضًا ما بين ما يمكن تحقيقه في كل مرحلة، وما بين الهدف النهائي، أي ما بين الحل المرحلي والحل التاريخي.

لقد استنزف الانقسام الجهود والطاقات الفلسطينية في صراع داخلي مدمر، وهذا أدى إلى ضربة قوية للمشروع الوطني حالت حتى الآن من إعادة الاعتبار له. كما كان الانقسام العذر الذي استخدمته الحكومة الإسرائيلية للتنصل من المفاوضات والالتزام بعملية السلام، مع أن الادعاء الإسرائيلي بعدم وجود شريك فلسطيني أطلقه إيهود باراك بعد انهيار قمة كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠، أي قبل وقوع الانقسام بسبع سنوات على الأقل.

كما استُخدِم الانقسام فلسطينيًا في الضفة والقطاع لتبرير عدم احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية من قبل السلطتين، ولعدم تفعيل المؤسسات الفلسطينية، سواء المجلس التشريعي الذي بقي مغيبًا باسم الانقسام، أو المجلس الوطني الذي لم يعقد سوى في العام ٢٠١٨، وكان عقده بمن حضر إشارة على استمرار الانقسام وتعمقه من خلال إقامة سلطتين متوازيتين متناحرتين لكل واحدة حكومتها وأجهزتها الأمنية ومؤسساتها القضائية والتشريعية والاقتصادية[١٣] وطريقتها للنظر للحياة والأشياء، إذ تميل واحدة إلى المظاهر العلمانية، في حين تميل الأخرى إلى استخدام الدين بالسياسة والدولة، ولكل منهما تحالفاتهما ومصادر دعمهما، بحيث تضعف الروابط المشتركة باستمرار التي تنحصر في امتحان الثانوية والحج وبعض الأمور الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

الانقسام وتآكل المؤسسات الوطنية

استُغِل الانقسام لتبرير عدم عقد الانتخابات العامة بصورة دورية، وعدم تفعيل المؤسسات الوطنية، وخاصة مؤسسات منظمة التحرير، وعندما «فُعِّلت» مؤخرًا، ترافق ذلك مع عدم احترام القواعد السياسية والتنظيمية الناظمة لعقد المجلس الوطني، سواء في كيفية اختيار الأعضاء، أو حتى في عدم دعوة أعضاء لحضوره، حتى ممن اكتسبوا عضويتهم منذ عشرات السنين، بمن فيهم عضوان من اللجنة التنفيذية، أحدهما كان أمين سر اللجنة التنفيذية للمنظمة حتى وقت قريب.

إضافة إلى ذلك، لم تتبع القواعد الإجرائية والقانونية في عقد المجلس الوطني، إذ تقتضي التحضير المسبق والاتفاق على جدول الأعمال والنتائج المستهدفة تجسيدًا لمبادئ وقواعد العمل الجبهوي، ولا باختيار رئيس للصندوق القومي عبر انتخابه من المجلس مباشرة كما ينص النظام الأساسي.

أما الأخطر من كل ما سبق فهو تفويض المجلس الوطني لكل صلاحياته للمجلس المركزي، وتشكيل لجنة العشرين

١٣ انظر: مجموعة مؤلفين، كلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين، ط١، مركز مسارات، البيرة، ٢٠١٧.

التي تستكمل تفريغ محتوى اللجنة التنفيذية، من دون اتباع الإجراءات القانونية ولا تحديد مدة للصلاحيات أو حدودها، وهذه ضربة قاضية للمجلس الوطني، فلا أحد يفوض غيره تفويضًا كاملا شاملًا غير محدد بمدة ولا مقيد بموضوع، وهذا سيستخدم لخدمة ما يريده الرئيس محمود عباس وحركة فتح في مجال تصفية حساباتهما مع خصومهما السياسيين، وفي مجال حلول المجلس المركزي غير المنتخب محل المجلس التشريعي المنتخب الذي جرى حله لاحقًا.

وكذلك، استُخدِم الانقسام لتبرير عدم إجراء الانتخابات المحلية والقطاعية، كما يحدث في قطاع غزة، وعدم إجراء الانتخابات العامة في الضفة والقطاع، أو انتخابات المجلس الوطني. ولا يعني ما سبق أن المسيرة السابقة لعمل مؤسسات المنظمة كانت على خير ما يرام، فلقد شابها الكثير من الأخطاء والثغرات ومناهج العمل الخاطئة، بما فيها وأهمها المحاصصة الفصائلية و الفردية والتفرد والهيمنة لفصيل واحد على مؤسساتها ومقدراتها، ولكن الأمانة تقتضي القول أن المنظمة كانت حتى أوسلو، رغم كل الملاحظات عليها، مؤسسة جبهوية فاعلة، ومعترف بوحدانية تمثيلها على المستويين الشعبي والوطني، وتجسد نوعًا من المشاركة، واجتماعاتها منتظمة.

كما كانت المنظمة تتخذ فيها القرارات بعد التشاور وأخذ الاحتياجات المختلفة بالحسبان، فلم يكن ياسر عرفات على سبيل المثال قادرًا على تمرير كل ما يريد، فمثلًا فشل في مرات عدة في أن ينتخب مباشرة من المجلس الوطني، وكانت حركة فتح لها ثقل حاسم يمكنها من الحصول على الأغلبية في مؤسسات المنظمة، لكنها غالت في الحصول على الوظائف والمكاسب، وفي استخدام هذه الأغلبية.

لقد ساعد الانقسام على تفريغ مؤسسات المنظّمة من مضمونها ودورها السابق في وقت كنّا بحاجة إلى إصلاح ديمقراطي شامل بالمنظمة، بل إلى إعادة بناء مؤسساتها، وأدى إلى تجميع كل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد السلطة التنفيذية، وإذا شئنا الدقة في يد شخص واحد ركز على بناء شبكة زبائنية مواليه له، وهذا أدى إلى تهميش دور مختلف الهيئات والمؤسسات في حركة فتح والمنظمة والسلطة، التي تحولت إلى هيئات استشارية، بما فيها اللجنة التنفيذية، إذ لا تتخذ القرار، لدرجة أن الرئيس لم يعد يحضر معظم اجتماعاتها، فضلًا عن أن قراراتها غير المرضي عنها لا تنفذ ، ويتم التعامل معها كمجرد توصيات لا يعرف أحد لمن وكيف ولماذا، هذا مع أن المفترض أن تكون اللجنة التنفيذية المرجعية السياسية العليا والقيادية الأولى للمنظمة.

أحدث تغييب المؤسسات تآكلًا مستمرًا بها، ومس شرعيتها ومصداقيتها في الصميم، وأحدث فراغًا كبيرًا، وضَيَّقَ القاعدة السياسية والشعبية التي تستند إليها القيادة، ما أدى إلى إضعافها أكثر وأكثر وإلى انكشاف ظهرها للضغوط، وخاصة الخارجية، وازدياد إمكانية تجاوزها، إلى جانب نشوء هوة شاسعة بين الشعب والقيادة. فقد أظهرت استطلاعات المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية المسحية في السنوات الأخيرة عدم رضا نسبة واسعة من الشعب عن الرئيس، فقد طالبته نسبة ٦٠٪ من المستطلَعين بالاستقالة[١٤]، إلى جانب اعتقاد أكثر من ٨٢٪ من المستطلعين في آخر استطلاع بوجود فساد داخل مؤسسات السلطة الفلسطينية.[١٥]

١٤ انظر الاستطلاع ٧١، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية المسحية، نيسان ٢٠١٩. bit.ly/2DPxJXw

١٥ المصدر السابق.

بناء على ما سبق، ساعد الانقسام على تبلور بنية وبيئة سياسية اقتصادية اجتماعية أمنية منفصلة إلى هذا الحد أو ذاك عن المشروع الوطني، وتبحث عن بقاء الوضع الراهن، أي سلطة الحكم الذاتي المحدود، وارتبطت بعلاقات ومصالح متعددة مع الاحتلال والشركات والمؤسسات الإسرائيلية، إذ أصبح كل ما يهمها الحفاظ على نفوذها ودورها وثروتها، وتولد عن كل ذلك جماعات مصالح الانقسام، سواء في الضفة أو القطاع مع الاختلاف ما بينهما، التي تقف بالمرصاد لمنع نجاح أي محاولة لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة.

أخطر ما يمكن أن يؤدي إليه الانقسام استخدامه كسكة لمرور قطار «صفقة القرن»، وليس بالضرورة من خلال الموافقة عليها، وإنما من خلال التكيف مع الوقائع والحقائق التي توجدها، بغض النظر عن معارضة ورفض مختلف الأطراف الفلسطينية لها، بما فيها طرفا الانقسام.

من دون الرؤية الشاملة المستوعبة لما جرى سابقًا واستخلاص دروسه، واستشراف المستقبل، والقدرة على بلورة إستراتيجية قادرة على الفعل والتأثير في الحاضر، لا يمكن التقدم إلى الأمام، ولا حتى الحفاظ على الوضع الراهن على سوئه، بل هو مرشح للتدهور، ولولا الانقسام لما وصلنا إلى ما نحن فيه من كارثة.

فقد اتخذت الإدارة الأميركية خطوات عدة، انتقلت فيها من الدعم لإسرائيل إلى الشراكة مع اليمين الإسرائيلي، الذي أكد على تبنيه إقامة «إسرائيل الكبرى» من خلال إقرار قانون «القومية» العنصري، حيث اعترفت إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب في كانون الأول ٢٠١٧ بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقلت السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس في أيار ٢٠١٨، وشرّعت الاستيطان، وأوقف المساعدات، وترفض قيام الدولة وتحاول القضاء على حق العودة من خلال وقف دعم الأونروا وإعادة تعريف اللاجئ، فضلًا عن نيتها طرح «صفقة ترامب» التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية من مختلف أبعادها في حزيران ٢٠١٩، كما أعلن جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأميركي ومستشاره الخاص والمسؤول عن الفريق الذي يعد «الصفقة».

كما واصلت إسرائيل سياسة الفصل والتمييز العنصري ضد سكان البلاد الأصليين في الداخل، وممارسة الاستعمار الاستيطاني الاحتلالي في الضفة والقطاع، والتنكر لحقوق الفلسطينيين وعلى رأسها حق العودة. وأما الخطر الرئيسي يكمن في تكثيف سياساتها الاستعمارية الاستيطانية في الضفة الغربية، حتى بلغ عدد المستوطنات ١٩٨ مستوطنة، إلى جانب ٢٢٠ بؤرة استيطانية، يقطنها حوالي ٨٢٤ ألف مستوطن مستعمر[١٦].

تكمن خطورة «الصفقة/المؤامرة» في أنها تتضمن حلًا إقليميًا يتم فيه التطبيع العربي مع إسرائيل، التي يراد لها أن تتحول إلى حليف وليس عدو، وزج العرب الرسميين في تصفية القضية من خلال الضغط على الفلسطينيين لقبولها، والاستعداد لتمويلها، خصوصًا لتمويل السلام الاقتصادي وتوطين الفلسطينيين في أماكن لجوئهم وفي أماكن لجوء جديدة، إذ سيستخدم الرفض الفلسطيني المتوقع للصفقة لضم أجزاء من الضفة، وسيتم التوسع فيها بالتدريج تحقيقًا للهدف الإسرائيلي الرامي إلى ضم أكبر مساحة ممكنة من أرض «إسرائيل الكاملة» بأقل عدد ممكن من السكان.

١٦ جاد إسحاق وسهيل خليلية، منظومة الاستيطان الإسرائيلي – أبعادها وآلية مواجهتها، في: مجموعة مؤلفين، كتاب المؤتمر السنوي الثامن «نحو خطة نهوض وطني لمواجهة المخاطر المحدقة بالقضية الفلسطينية، ط١، مركز مسارات، البيرة، ٢٠١٨، ص ٤٥.

لماذا وصلنا إلى الاستقطاب الثنائي الحادّ؟

أولًا: لأن حركة حماس أصبحت تنظيمًا كبيرًا قادرًا على المنافسة، وتغيّرت منذ تأسيسها في العام ١٩٨٧، إذ أصبح البعد الوطني أكبر على كونه فرعًا لجماعة الإخوان المسلمين، ولكن هذا التغيير لم يكن كاملًا، إذ لم تحدِث قطيعة كلية مع منطلقاتها وعلاقاتها. فمن يقرأ وثيقة «حماس» السياسية التي أعلنتها في أيار ٢٠١٧، التي لم تصدر فجأة وإنما نتيجة لحوارات وخلافات وصراعات بين الآراء والأجنحة المختلفة، يرى الفارق الكبير بين الوثيقة[١٧] والميثاق[١٨] الذي أعلنته عند تأسيسها.

ووضعت «حماس» في حسابها أنّ المنظّمة وخصمها السياسي حركة فتح، قد تراجع دورها ووزنها بعد اغتيال مؤسسها والزعيم التاريخي للحركة الوطنية المعاصرة ياسر عرفات، وبعد فشلها في تحقيق برنامجها بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية، ووصول المفاوضات وما سمي عملية السلام إلى طريق مسدود.

كما أدركت «حماس» أن هناك قرارًا عربيًا ودوليًا بعدم السماح بإقامة منظمة تحرير جديدة [١٩]، وأرادت أن تستفيد وتستثمر صعود الإسلام السياسي في المنطقة، ويبدو أنها استشعرت مبكرًا إمكانية تغيير الموقف الأميركي باعتماد سياسة الرهان على «الإسلام المعتدل» الذي تمثله أساسًا جماعة الإخوان المسلمين التي كانت «حماس» تعتبر الفرع الفلسطيني لها، لمواجهة «الإسلام المتطرف»، وبهذا المعنى استشعرت «حماس» ما هو آتٍ، وأن الإدارة الأميركية في عهدي الرئيسين جورج بوش الابن وباراك أوباما تدعم تغيير الأنظمة التقليدية القائمة.

وهذا مثّل نوعًا من الاستشعار المبكر لما حدث فيما بعد وعرف بـ«الربيع العربي»، الذي تحوّل إلى ربيع إسلامي، ثم انتهى إلى خريف إسلامي، ولعل نجاح حركة حماس في الانتخابات المحلية في العام ٢٠٠٥، والتشريعية في العام ٢٠٠٦، بمنزلة الباكورة الأولى لما حصل فيما بعد في المنطقة العربية.

في هذا السياق، من المفيد الإشارة إلى أن إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش الابن طرحت شعار «دمقرطة منطقة الشرق الأوسط»، وتبنت مقاربة تقضي بتغيير الأنظمة الحاكمة العربية، وقال بوش إن الإرهابي إذا شارك في الانتخابات يمكن أن يتغير ويصبح ديمقراطيًا. ولعل هذا ما يفسر تغير موقف الإدارة الأميركية من مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية، فقد ذهب وفد فلسطيني وقضى أيامًا عدة في واشنطن حتى اقتنع الأميركيين بإجراء الانتخابات [٢٠]، وضغطت واشنطن على الحكومة الإسرائيلية للسماح بإجرائها في القدس، ثم رفضت واشنطن بعد ذلك الطلب الفلسطيني بتأجيل الانتخابات عندما بدأت تتكاثر الإشارات عن أن «حماس» ستكون منافسًا جديًا، إذ أصرت وزيرة الخارجية الأميركية آنذاك كونداليزا رايس على إجرائها وفق تقدير أميركي بأنّ «حماس» لن تفوز، وستكون أقلية في المجلس التشريعي، مما يساعد على ترويضها واحتوائها ضمن مظلة أوسلو. يضاف إلى ذلك، أنّ «حماس» لم تضع شرط التخلي عن التزامات اتفاق أوسلو حتى تشارك في السلطة، وكذلك أوقفت العمليات الاستشهادية من دون مقابل، حتى أنها لم تلجأ إليها رغم اغتيال قائدها ومؤسسها الشيخ أحمد

١٧ وثيقة المبادئ والسياسات العامة لحركة حماس ٢٠١٧، الجزيرة نت bit.ly/2EH1nzt
١٨ ميثاق حركة حماس ١٩٨٨، الجزيرة نت bit.ly/2UnVlD6
١٩ هذا ما قاله لي خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس، خلال لقاء جمعني به
٢٠ هذا ما قاله لي عدد من أعضاء الوفد الذي زار واشنطن.

ياسين، باعتباره جزءًا من مساعي «حماس» لتأهيل نفسها لكي يتم الاعتراف بها كلاعب رئيسي.

في المقابل، أقرت إسرائيل في عهد أرئيل شارون القائل بأن مستوطنة نتساريم بأهمية تل أبيب، خطة فك الارتباط عن قطاع غزة، ونفذتها في العام ٢٠٠٥ من دون تنسيق مع السلطة لشق الطريق أمام تنفيذ هذه الخطة القديمة الجديدة، التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن الضفة العربية تحقيقًا لأهداف عدة، مثل التخلص من المقاومة، وخطر انفجار القنبلة الديمغرافية في وجهها بالتخلص من مليوني فلسطيني يعيشون في أكثر منطقة اكتظاظًا بالسكان في العالم ولا تمثل سوى ١,٣٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، وقطع الطريق على قيام دولة فلسطينية على أراضي الضفة والقطاع، فضلًا عن إمساك زمام المبادرة بقطع الطريق على الحلول والخيارات الأخرى العربية والدولية، وبث الفوضى وزرع بذور الفتنة والاقتتال في صفوف الفلسطينيين، والتركيز على استكمال ضم تهويد واستيطان وأسرلة، الضفة وخصوصًا القدس. [٢١]

لا أقصد من خلال ما سبق اعتبار تأسيس «حماس» والتقدم الذي أحرزته تحقيقًا لمخطط أميركي وإسرائيلي، بل أقصد أنّ إسرائيل بمساعدة أميركية وظّفت الخلافات الفلسطينية، والتنافس بين «فتح» و«حماس»، ووفرت البيئة المناسبة لتحولها إلى انقسام واقتتال، مستفيدة من عمق الخلاف والتنافس ما بين طرفي الانقسام، لدرجة توظيف كل منهما لصالح تحقيق أهدافها، ومن عدم نشوء طرف ثالث قوي يكسر الاستقطاب الثنائي ويحدث التوازن المطلوب.

ثانيًا: لأن حركة فتح واصلت التغيير الذي شهدته بعد توقيع اتفاق أوسلو، والذي أخذت تظهر فيه كحزب سلطة أكثر مما هي حركة تحرر وطني، وهذا ما تأكد بقوة ووضوح بعد تولي محمود عباس رئاستها ورئاسة المنظمة والسلطة.

وما ميز العهد الجديد بعد اغتيال الرئيس الراحل ياسر عرفات الإمعان في السير في طريق المفاوضات، وتطبيق الالتزامات ولو من جانب واحد من دون التزام إسرائيلي مقابل، رغم الانقلاب الإسرائيلي على اتفاق أوسلو، وتحديدًا منذ اغتيال إسحاق رابين، وما تبعه من تحرر إسرائيلي متزايد من التزامات هذا الاتفاق، بالترافق مع الإصرار على الالتزام الفلسطيني، ما يؤكد أن إسرائيل لا تريد تسوية تحقق الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، وإنما إدارة الصراع وخلق حقائق على الأرض تمكنها من حسمه، من خلال تصفية القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها.

إن دفاع القيادة ما بعد اغتيال ياسر عرفات عن هذه السياسة (تطبيق الالتزامات من جانب واحد) يأتي في سياق رؤيته بأن تطبيقها يحقق مصلحة فلسطينية، ويمكن من خلال تنفيذها وضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته لإحياء عملية السلام ووصولها إلى اتفاق نهائي يتضمن قيام دولة فلسطينية، وخصوصًا في ظل قناعة فلسطينية بأن الأداء الفلسطيني ساهم في عدم تطبيق اتفاق أوسلو، وعدم وصول المفاوضات إلى اتفاق نهائي.

في هذا السياق، واصل عهد الرئيس عباس إستراتيجية المفاوضات رغم هبوطها عن سقف الحد الأدنى الفلسطيني، كما ظهر في تطبيق خارطة الطريق الدولية التي اعتبرت الأمن الإسرائيلي المرجعية الأساسية

٢١ للمزيد حول هذا الموضوع: انظر، خليل شاهين، السياسة والانقسام: ثنائية التأثير والتأثر، في: مجموعة مؤلفين، كلفة الانقسام وأثره على الفلسطينيين، مركز مسارات، ٢٠١٧.

للتفاوض، واشترطت تغيير القيادة الفلسطينية من خلال تغيير النظام السياسي الفلسطيني، من نظام رئاسي إلى مختلط رئاسي برلماني، عبر استحداث منصب رئيس الحكومة بصلاحيات واسعة، حتى يتمكن من تغيير الموقف التفاوضي الفلسطيني بجعله يهبط أكثر وأكثر، لذلك كرست القيادة الفلسطينية الموافقة السابقة على مبدأ تبادل الأراضي، الذي يشرعن الاستيطان، والموافقة على حل متفق علية لقضية اللاجئين، الذي يضع القضية بيد إسرائيل.

تكمن خطورة ما حدث ويحدث في أن القيادة الفلسطينية بدلًا من أن تغيّر المسار الذي فشل وتعتمد مسارًا جديدًا، بما في ذلك تغيير وظائف السلطة والتزاماتها وموازنتها، بدأت بالتكيف أكثر وأكثر من أجل الحصول من إسرائيل على لم تحصل عليه في السابق، حيث وافقت على وضع قيام الدولة الفلسطينية كقضية تفاوضية، مع أنها حق وطني وقانوني كرسته الشرعية الدولية والاعتراف الأممي بها، ولا يخضع للتفاوض.

وما حدث عكس ذلك، فالمجتمع الدولي لم يتحمل مسؤولياته، وإسرائيل تطرفت أكثر وأكثر، بما يسقط الحل التفاوضي، وبما يبرهن مجددًا أنه كلما تم تقديم تنازل فلسطيني تُفتح شهية إسرائيل نحو المزيد من التنازلات.

أهمية الاتفاق على الأهداف والقيم وأشكال العمل والنضال

بالعودة إلى إعلان القاهرة ٢٠٠٥، نجد أن نقطة ضعفه القاتلة، تتمثل في أنه منذ دخول «حماس» إلى السلطة وحتى الآن، وتحديدًا مشاركتها في الانتخابات، لم يسبقه اتفاق لا غنى عنه على أسس وقواعد المشاركة والأهداف والقيم الأساسية، وأشكال العمل والنضال لتحقيقها.

إن المشاركة بأي مؤسسة مهما كان نوعها تستند إلى ميثاق وشروط عضوية يحتكم الجميع إليها لتسيير العمل، ويتم اللجوء إليها عند حصول أي خلاف، ودخول «حماس» إلى السلطة من دون اتفاق على مثل هذه الشروط هو بمنزلة الخطيئة الأصلية.

لا يعني ما سبق ما قالته أوساط فتح والسلطة والمنظمة من أن طرح هذه النقطة يعني ضرورة التزام «حماس» أولًا بقيود والتزامات أوسلو، التي عبرت عن نفسها فيما بعد بشروط اللجنة الرباعية للمشاركة في السلطة، ولكن هذا لم يعتمد من الرئيس والسلطة و«فتح»، لاعتقادهم أن حركة فتح ستفوز حتمًا في الانتخابات، وبالتالي ستتحكم بالقرار، وعلى الأقلية أن تلتزم بقرار الأغلبية، ولأن مشاركة «حماس» في سلطة أوسلو تشكل نوعًا من الاعتراف منها بالالتزامات، وما حدث بعد ذلك من موافقة «حماس» على احترام الاتفاقيات والالتزامات، كما ظهر في برنامج حكومة «حماس» واتفاق مكة وبرنامج حكومة الوحدة، أمثلة تعزز هذا الاعتقاد.

كان الوضع الفلسطيني بعد انهيار قمة كامب ديفيد وإعادة احتلال الضفة ومحاصرة واغتيال الرئيس ياسر عرفات يتطلب إعادة النظر في اتفاق أوسلو، وفي وجود السلطة، أو على الأقل تغيير وظائفها والتزاماتها وليس انضواء مزيد من القوى تحت مظلة أوسلو.

المشروع الوطني وخصوصية التجمعات الفلسطينية

تأسيسًا على ما سبق، ومن أجل المزيد من التوضيح كان ولا يزال الأهم أولا وقبل أي شيء آخر أن نناقش - خصوصًا عندما وصلت الإستراتيجيات المعتمدة إلى طريق مسدود (المفاوضات) أو إلى التعطيل (إستراتيجية الكفاح المسلح) - ماذا يريد الشعب الفلسطيني، وما برنامجه أو مشروعه الوطني، وبعد ذلك وعلى هذا الأساس يمكن الحكم على أي قضية، لنرى هل تخدم تحقيق المشروع الوطني أم تضعفه؟

فإذا كان المشروع الوطني النهائي قد أصبح عمليًا إقامة الدولة على جزء من الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، ومقايضة حق اللاجئين وحقوق شعبنا في أراضي ١٩٤٨، فتتطلب الضرورة بعد فشله إعادة الاعتبار للمشروع الوطني الأصلي، مع الأخذ بالحسبان أنه لا تناقض بين النضال من أجل الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والتمسك بروايته التاريخية، مع النضال لتحقيق ما يمكن تحقيقه في كل تجمع ومرحلة.

فلا تناقض بين نضال شعبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة لإنهاء الاحتلال وتأمين حقوقه المدنية والوطنية والعيش بحياة كريمة، ونضال شعبنا في الشتات من أجل حق العودة وحقوقه المدنية والعيش بحياة كريمة، ونضال شعبنا داخل أراضي ٤٨ من أجل المساواة وحقوقه الفردية والقومية، والعيش بحياة كريمة، مع النضال لهزيمة المشروع الصهيوني وتفكيك نظام الامتيازات العنصري وإقامة دولة واحدة تعطي لجميع سكانها بمن فيهم اليهود حقوقهم، أي يجب أن ينطلق أي نضال من الواقع المعاش لتغييره، وهذا يتطلب خوض المعارك الراهنة لأن الفوز بها ضمانة السير نحو المستقبل. أما تجنبها والتحليق في المستقبل لتحقيق نجاحات جديدة للمشروع الصهيوني، فلا يمكن وليس من المقبول القفز عن الواقع ولا الخضوع له.

وإذا كان حل الدولتين لم يعد واردًا على الأقل على المدى المباشر، فإن حل الدولة الواحدة أبعد على التحقيق، فما يجري على أرض الواقع ليس دولة واحدة كما يروّج البعض، وإنما سيادة دولة واحدة تتحكم بكل شيء، ولا تريد أن تضم السكان الفلسطينيين، بل تريد ضم أكبر مساحة ممكنة من الأرض وأقل عدد ممكن من السكان، ومنح البقية حكمًا ذاتيًا يكون حلًا نهائيًا مع مواصلة الجهود لتهجير المزيد من الفلسطينيين حين توفر الظروف المناسبة.

فأي نظرة إلى المستقبل تجد أن إسرائيل حتى تحافظ على نفسها كدولة يهودية لا بد أن تواصل عملية تفتيت وشرذمة وطرد وتهجير الفلسطينيين، فاليهود يزدادون ٥ مليون يهودي كل عشرين عامًا، ما يعني أن عددهم سيكون بعد ستين عامًا أكثر من عشرين مليونًا، فضلًا عن توصية عدد من مراكز الأبحاث في إسرائيل بعدم السماح بإقامة دولة فلسطينية.[٢٢]

بناء على ما سبق، وفي ضوء ما قاله جاريد كوشنر في معهد واشنطن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، بتاريخ ٢٠١٩/٥/٢، حول أن طرح الصفقة/المؤامرة سيكون بداية للحل، وأنها ستكرس القدس عاصمة لإسرائيل

٢٢ وليد عبد الحي، قراءة استشرافية: فلسطين: خطوتان إسرائيليتان إستراتيجيتان قادمتان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٧/٥/٢٨. bit.ly/2H9ZzMY

ولن تأتي على ذكر حل الدولتين، وأن «القدس عاصمة إسرائيل جزء من أي اتفاقية نهائية»، وأن واشنطن ستناقش إمكانية ضم إسرائيل مستوطنات الضفة[٢٣]؛ فيجب عدم الاستخفاف أبدًا بأفكار وخطط التهجير، والوطن البديل، وتوسيع غزة على حساب سيناء، وتوطين الفلسطينيين في أماكن تواجدهم، خصوصًا في الأردن، وتهجيرهم إلى أماكن لجوء جديدة.

وهذا ما يحدث فعلًا ليس في مخيمات وأماكن اللجوء فقط، بل أيضًا في الضفة وقطع غزة وحتى داخل إسرائيل، ومن لا يصدق فليرَ نسبة الفلسطينيين التي تفكر في الهجرة، وعدد الفلسطينيين الذين هاجروا فعلًا، وخاصة من سوريا ولبنان وقطاع غزة.

في هذا السياق، نؤكد أن الحكم على أي سياسة يكون من منطلق خدمتها للمشروع الوطني من عدمه، فما الهدف من السلطة، وهل بقاؤها أو حلها يخدم المشروع الوطني، أو مجرد بقاء السلطة، التي يجري تحويلها إلى حكم ذاتي إداري أمني اقتصادي نهائي، من دون لعب أي دور سياسي؟

ثمة مقاربة ظهرت منذ انهيار قمة كامب ديفيد وتتضاءل إمكانياتها مع مرور الزمن بدون اعتمادها، تتضمن إمكانية تغيير شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها وموازنتها وعلاقتها بالمنظّمة، وتستعيد المنظمة مكانتها وصلاحياتها السياسية وغيرها وتتحول السلطة إلى سلطة خدمية إدارية تكون مجاورة للمقاومة، وأداة من أدوات المنظمة.

خاتمة

لا يمكن إعادة عقارب التاريخ إلى الوراء، ولا تبرير السياسات السابقة، على أساس«أن ليس بالإمكان أبدع مما كان»، «وأن تحقيق شيء أفضل من لا شيء،» ولا الاكتفاء بالتبشير بالمستقبل، وتجاهل المعارك والمهمات الراهنة، لأنه سيتوقف سيرنا نحو المستقبل على كيفية خوضنا وإنجازنا لها.

ما نواجهه الآن عدم وجود أي أفق لأي حل سياسي يحقق الحد الأدنى، لا دولة واحدة ولا دولتين، ولا أي أفق لتحقيق المصالحة على المدى المباشر على الأقل، ولا أفق سريع لنشوء تيار ثالث قوي أو حراك قادر على تغيير المسار، ما يوجب إعطاء الأولوية لتحقيق مهمات قابلة للتحقيق، وبما يوفر الظروف المناسبة لإعادة الاعتبار للمشروع الوطني، وضمن هذا السياق يتم العمل على إنهاء الانقسام ومواجهة نظام الفصل العنصري، وإحباط توسع الاستعمار الاستيطاني والضم الزاحف الذي تقترب لحظة تحوله إلى ضم قانوني.

فإسرائيل أعادت انتشارها في القطاع، وتمارس احتلالها غير المباشر عليه، من خلال الحصار والعدوان المستمر والتهديد بتوسيعه، ولا تفكر في ضم السكان الفلسطينيين ولا في إعادة الاحتلال المباشر له. فهل سنطلب من إسرائيل إعادة الاحتلال للقطاع حتى يكتمل متطلبات قيام الدولة الواحدة، أم هل سنعظ إسرائيل بأن ليس من حقها أن تمنح الحكم الذاتي، بينما تستطيع الضم، مع منح الحقوق الكاملة للمضمومين، وذلك بذريعة أن الحكم الذاتي بمختلف أشكاله جزء من الدولة وليس منفصلًا عنها، وكأن إسرائيل تلتزم بالقوانين، وتلبي الحقوق، فحتى إذا ضمت الضفة الغربية مع السكان، وهذا غير مرجح أبدًا، فلن تمنح المواطنين حقوقهم كاملة، بل تعطيهم حق

٢٣ كوشنر: خطة السلام تكرس القدس عاصمة لإسرائيل وتتجنب حل الدولتين، الجزيرة نت، ٢٠١٩/٥/٢. bit.ly/2Y8SeWY

الإقامة الدائمة كما فعلت في القدس، وإذا ضمت السكان فيجب أن نستعد لموجات جديدة من التهجير الطوعي والقسري.

لا بد أن تلبي الإستراتيجية المطلوبة الحاجات الواقعية التي تؤشر إلى أهمية الكفاح لاستكمال تحرير القطاع، بالترابط مع العمل على وقف الاستعمار الاستيطاني في الضفة تمهيدًا لتحريرها، وبالتوازي مع النضال للمساواة في أراضي ٤٨، ومن أجل حق العودة.

إن وجود الشعب الفلسطيني بشكل مساوٍ لليهود على أرض فلسطين، هو نقطة قوة وحجر الزاوية الذي يجب البناء عليه، أولًا من خلال السعي لإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الأصلي، والعمل لإبقاء القضية حية، واستعادة الرواية التاريخية، لأن من يملك الرواية يملك الأرض كما يقول محمود درويش، وتقليل الأضرار والخسائر والحفاظ على ما تبقى من مكاسب، وأهمها منظمة التحرير التي يمكن العمل لإعادة بناء مؤسساتها، ولإيجاد صيغة للعلاقة بينها وبين المؤسسة الوطنية الفلسطينية في أراضي ٤٨، القائمة والتي يمكن تطويرها، إضافة إلى إعطاء الأولوية لتوفير عوامل صمود وتواجد الشعب الفلسطيني على أرض وطنه، وعدم اعتبار ذلك معطى مفروغ منه وأن التهجير غير وارد ... إلخ، بالتوازي مع التصدي للمشروع الاستعماري الاستيطاني وإسقاطه ومعه كل المشاريع المعادية وعلى رأسها صفقة/مؤامرة ترامب.